دعوات أممية إلى حماية المتظاهرين من «حزب الله» و«أمل»

لبنان: اجتماع أمني يؤكد احترام حرية التظاهر

احتجاجات في لبنان

رئيس حكومة تصريف الأعمال سعد الحريري

بيروت – «وكالات»: أكد اجتماع أمني في مكتب قائد الجيش العماد جوزاف عون ببيروت احترام حرية التظاهر في الساحات العامة وعلى جوانب الطرقات، في ظل إشكال بين متظاهرين ومناصري ميليشيا «حزب الله» و«حركة أمل» في بعلبك.

وقال بيان صادر عن قيادة الجيش اللبناني مساء اليوم الثلاثاء، إن المجتمعين أكدوا «احترام حرية التظاهر في الساحات العامة وعلى جوانب الطرقات، وبحثوا في الإجراءات الكفيلة بحفظ أمن المتظاهرين وسلامتهم، وجدّد المجتمعون التحذير من مغبة التعرض للممتلكات العامة والخاصة وقطع الطرقات الذي يقيد حرية التنقل التي كفلتها المواثيق الدولية».

من جهة ثانية، حصل إشكال بين متظاهرين في ساحة خليل مطران في بعلبك ومناصرين لـ«حزب الله» و«حركة أمل» مساء اليوم الثلاثاء، بحضور القوى الأمنية.

وطالب مناصرو «حزب الله» و «حركة أمل» المتظاهرين بإخلاء الساحة. وحصل تدافع بين مناصرو «حزب الله» و«حركة أمل» الرافضين للحراك، وعناصر الجيش اللبناني وقد تمكن الجيش من منع احتكاك بين الجانبين.

وفي بعبدا في جبل لبنان تجمع عدد من المتظاهرين قرب القصر الجمهوري للمطالبة بتشكيل حكومة إنقاذ والبدء بالاستشارات النيابية، في المقابل تجمع عدد من مناصري رئيس الجمهورية وعملوا على محاصرة المتظاهرين، في ظل انتشار واسع للقوى الأمنية التي تمكنت من منع الاحتكاك بين الجانبين.

يأتي ذلك فيما استمرت الاحتجاجات الشعبية اليوم الثلاثاء لليوم الـ41 على التوالي في عدة مدن لبنانية للمطالبة بتشكيل حكومة إنقاذ من التكنوقراط، وإجراء انتخابات نيابية مبكرة وخفض سن الاقتراع إلى 18 عاماً ومعالجة الأوضاع الاقتصادية واسترداد الأموال المنهوبة ومحاسبة الفاسدين، ويؤكدون على استمرار تحركهم حتى تحقيق المطالب.

■ انسحاب الحريري يُسرع البحث عن اسم جديد.. وسمير الخطيب مطروح جدياً

وكان رئيس الحكومة السابق سعد الحريري قد أعلن استقالة حكومته في 29 أكتوبر الماضي «تجاوباً مع إرادة الكثير من اللبنانيين الذين نزلوا إلى الساحات ليطالبوا بالتغيير، والتزاما بضرورة تأمين شبكة أمان تحمي البلد في هذه اللحظة التاريخية»، وذلك بعد 13 يوما من الاحتجاجات الشعبية.

ولم يدع رئيس الجمهورية العماد ميشال عون حتى الآن إلى بدء الاستشارات النيابية الملزمة لتسمية رئيس للحكومة.

ويجري الرئيس عون الاتصالات الضرورية قبل الاستشارات النيابية الملزمة لتسهيل تأليف الحكومة.

من جهة أخرى حذر خبراء حقوق إنسان دوليون، ومنظمة العفو الدولية، أمس الثلاثاء، السلطات اللبنانية من الفشل في حماية المحتجين، بعد تعرضهم لهجمات من أنصار الحكومة.

وجاء في بيان لمجموعة من الخبراء الحقوقيين المرتبطين بالأمم المتحدة، أن السلطات «أخفقت في حماية المحتجين بالشكل الكافي من هجمات عنيفة شنها آخرون».

وقال الخبراء «ذكرت تقارير إن قوات الأمن تقاعست عن التدخل لحماية المتظاهرين السلميين، أو اعتقال الجناة في ست مناسبات على الأقل».

بدورها قالت منظمة العفو الدولية، إن الهجمات على المتظاهرين قد تشير إلى «تصعيد خطير».

وقالت لين معلوف، رئيسة أبحاث الشرق الأوسط في منظمة العفو الدولية: «على السلطات أن تتصرف فوراً لحماية المتظاهرين، واحترام حق التجمع السلمي».

ويشهد لبنان احتجاجات عارمة مطالبة بإصلاح كامل للنظام السياسي منذ منتصف أكتوبر (تشرين الأول).

وفيما يسعى الزعماء السياسيون المنقسمون إلى تشكيل حكومة جديدة، استهدف أنصار فصائل سياسية المتظاهرين.

وبعدما حافظ المتظاهرون على سلمية تحركاتهم منذ انطلاقتها، شهد اليومان الأخيران توتراً بعد مهاجمة مناصرين لحزب الله وحليفته حركة أمل التي يتزعمها رئيس البرلمان نبيه بري، متظاهرين في وسط بيروت وفي مدينة صور جنوباً، وفي بعلبك شرقاً، أين حطموا منصة للمتظاهرين ليل الاثنين. وتدخل الجيش لحماية المتظاهرين.

من ناحية أخرى نقلت صحيفة «الشرق الأوسط» اللندنية أمس الأربعاء، عن مصادر مطلعة، أنه أصبح هناك توجه في لبنان لتشكيل حكومة مصغرة من 20 وزيراً، مؤلفة من 16 شخصية من التكنوقراط، و4 سياسيين دون حقائب، أي وزراء دولة.

ولفتت الصحيفة إلى أن انسحاب رئيس الحكومة السابق سعد الحريري من «سباق رئاسة الحكومة»، جعل الرئيس ميشال عون يسارع بالدعوة إلى الاستشارات النيابية.

وأشارت إلى أن المهندس سمير الخطيب دخل على لائحة المرشحين بقوة. وكان الخطيب أعلن أن أطرافاً عدة تواصلت معه لتشكيل الحكومة، وأنه مستعد لتولي المهمة.

وفيما قالت مصادر من رئاسة الجمهورية، إن «التوجه هو لتحديد موعد الاستشارات النيابية اليوم الخميس»، لفتت إلى إمكانية تأخيرها بسبب سفر عدد من النواب، وبعد التنسيق مع كل الكتل النيابية.

السودان: قانون لتفكيك نظام البشير في مؤسسات الدولة

رئيس الوزراء السوداني عبد الله حمدوك

الخرطوم – «وكالات»: أجاز مجلس الوزراء السوداني في جلسته الثلاثاء برئاسة عبدالله حمدوك قانون تفكيك نظام الرئيس المخلوع عمر البشير وإزالة التمكين.

وأعلن تحالف قوى إعلان الحرية والتغيير، في 4 نوفمبر الجاري، اكتمال مشروع قانون لتفكيك نظام الإنقاذ، بحل مؤسسات النظام السابق وواجهاته، ومصادرة ممتلكاته لصالح الدولة.

وحسب صحيفة «الراكوبة» السودانية، قال المتحدث باسم الحكومة ووزير الإعلام فيصل محمد صالح، في تصريحات إعلامية، إن «مجلس الوزراء أجاز في اجتماعه 3 مشاريع قوانين قدمها وزير العدل نصر الدين عبد الباري، وهي قانون تفكيك نظام الإنقاذ، وإلغاء قوانين النظام العام والآداب العامة في كل الولايات، وقانون إعادة بناء المنظومة القانونية والعدلية لسنة 2019».

وقانون النظام العام، صدر في 1996، ويضبط في 25 مادة، القواعد المتعلقة بالسلوك العام في المناسبات، والأسواق، وغيرها.

ويطالب ناشطون حقوقيون، الحكومة السودانية، بإلغاء قانون النظام العام، باعتباره يفتح الباب للمحققين والأمنيين، لاستخدام سلطاتهم التقديرية ضد «ضحايا القانون».

الأردن يمنع قيادات إخوانية من السفر

عمان – «وكالات»: منعت السلطات الأردنية قيادات إخوانية من السفر.

وقالت مصادر مطلعة إن «عدداً كبيراً من قيادات الصف الأول والثاني في جماعة الإخوان منع من السفر عند محاولة مغادرة البلاد في مطار الملكة علياء، جنوب العاصمة عمان».

ولفت المصدر إلى أن الأجهزة الأمنية طلبت من الممنوعين من السفر مراجعة دائرة المخابرات العامة بسبب تعميم بمنع سفرهم.

وأكدت المصادر، أن هذه الإجراءات تأتي في أعقاب إضراب المعلمين الأردنيين عن العمل واتهام الإخوان بقيادة الإضراب الذي أصاب التعليم بشلل لم تشهده في تاريخها.

وكانت مصادر قالت لـ24 بعد الإضراب إن «السلطات الأردنية ستعاقب الإخوان لقناعتها بوقوفهم وراء إضراب المعلمين».

القوات الأمريكية تستقدم رتلاً عسكرياً جديداً إلى دمشق

سوريا: قتلى وجرحى في انفجار بسوق شعبي بالحسكة

رتل عسكري أمريكي في سوريا

دمشق – «وكالات»: أفاد المرصد السوري لحقوق الإنسان، في ساعة مبكرة من صباح أمس الأربعاء، بأن رتلاً عسكرياً أمريكياً آخر، دخل إلى سوريا قادماً من شمال العراق.

وذكر أن دخول الرتل تزامن مع تحليق طائرات حربية أمريكية، وأن الرتل دخل من معبر الوليد، إلى مناطق سيطرة قوات سوريا الديمقراطية.

ويتألف الرتل من ثلاث مدرعات، وثلاث دبابات، ومواد لوجستية وعسكرية.

تجدر الإشارة إلى أن الولايات المتحدة قررت سحب كل قواتها من شمال سوريا، إلى أنها تراجعت وقررت إبقاء «قوات محدودة» في سوريا لحماية المنشآت النفطية.

من جانب آخر انفجرت سيارة مفخخة وسط سوق بريف محافظة الحسكة الغربي الخاضع لسيطرة «الجيش الوطني السوري» الموالي لتركيا بعد ظهر الثلاثاء.

وقال قائد عسكري في الجيش الوطني، «انفجرت سيارة مفخخة في سوق بلدة تل حلف بعد ظهر اليوم ما أسفر عن قتل 9 أشخاص على الأقل، بينهم 4 أطفال وإصابة أكثر من 25 شخصاً بينهم حالة حرجة، وتم نقلهم إلى المشافي التركية».

واتهم القائد العسكري، الذي رفض ذكر اسمه، وحدات حماية الشعب الكردي بالوقوف وراء عملية التفجير.

وسيطر «الجيش الوطني» على بلد تل حلف منتصف شهر أكتوبر الماضي بعد 5 أيام من انطلاق العملية العسكرية التي أسمتها تركيا «نبع السلام».

وهذه أول سيارة مفخخة تنفجر في منطقة رأس العين في ريف الحسكة الغربي بينما انفجرت أكثر من 8 سيارات في منطقة تل أبيض بريف الرقة الشمالي الخاضعتان لسيطرة «الجيش الوطني» والجيش التركي.

من جهة أخرى وصلت المفاوضات الجارية بين الحكومة والمعارضة السورية بشأن صياغة الدستور إلى طريق مسدود الثلاثاء.

ووفقاً لوسائل إعلام سورية، فشلت اجتماعات الهيئة الموسعة للجنة الدستورية المشكلة بدعم من الأمم المتحدة في جنيف لليوم الثاني على التوالي.

وقالت المتحدثة باسم المبعوث الأممي للشأن السوري غير بيدرسون جينيفر فينتون: «قدم كل من الرئيسين المشاركين اقتراح حول جدول الأعمال وتم تبادلهما، ولم يتم الاتفاق بعد على جدول الأعمال والمناقشات مستمرة».

وكانت اللجنة المصغرة المنبثقة عن الهيئة الموسعة للجنة الدستورية المشكلة لوضع دستور جديد لسوريا قد بدأت، الاثنين، اجتماعات جولتها الثانية بمبنى الأمم المتحدة في جنيف.

وتجدر الإشارة إلى أن اللجنة الموسعة تضم 150 ممثلاً عن الأطراف الثلاثة.

وكان بيدرسون قال الجمعة الماضية إن «المفاوضات السورية السورية لوضع دستور جديد لم تتوصل بعد إلى إجماع حول المبادئ الدستورية».

وقال بيدرسون أمام مجلس الأمن الدولي: «من المبكر للغاية قول إنه تم التوصل لاتفاق حول المبادئ الدستورية، كما لم يتم الاتفاق على أي من القضايا التي سيتم التعامل معها في النص الدستوري المستقبلي».

من ناحية أخرى طالبت الإدارة الذاتية الكردية أمس الأربعاء، روسيا، بدور أكثر فاعلية في مناطق شمال البلاد، كما طالبتها بلعب دور لتحريك المشاورات مع الحكومة السورية.

وكان وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف قال أمس، إن الإدارة الذاتية «غير جادة» في الحوار، في ظل استمرار التوتر بين مسلحين أكراد ومسلحين مدعومين من تركيا، في شمال البلاد.

وقالت دائرة العلاقات الخارجية في الإدارة الذاتية، في بيان اليوم: «ما يحصل في بعض المناطق يأتي في إطار الدفاع المشروع لأن دولة روسيا تعلم جيداً أن جميع المناطق المستهدفة اليوم هي خارج التفاهمات بينها وبين تركيا».

وأضافت «الأفضل أن يكون هناك نقص لحقيقة ما تفعله تركيا في عموم المناطق السورية»، معتبرة أن «التعليق والتصريح بخلاف الواقع، هو دعم مباشر لأنقرة ومرتزقتها».

وقالت: «ما نراه الآن هو أن دور الضامن الروسي يحتاج ليكون فعالاً أكثر، فالدور الحالي لا يتناسب مع حقيقة التفاهمات».

وعن العلاقات مع دمشق، لفتت الدائرة إلى أنها بادرت «بكافة الإجراءات اللازمة ليكون هناك فعلاً حوار مع دمشق، ولا نزال مستعدين لذلك، أما موقف الطرف الآخر فيتسم بالمماطلة، وعدم الرغبة في الحوار السياسي، وعليه نرى أن الدور الروسي الضامن في تحريك هذا الموقف أيضاً مهم».

تجدر الإشارة إلى أن الإدارة تمثل منطقة حكم ذاتي بحكم الأمر الواقع في شمال وشرق سوريا، ويسيطر عليها الأكراد.